

الدورة الثانية للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي

13-15 مايو 2012م، إزمير-تركيا

التقرير الختامي

نظم مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESRIC) بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية (IDB) الدورة الثانية للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي (OIC-StatCom) في الفترة من 13 إلى 15 مايو 2012م في أزمير، تركيا .

وحضر الدورة مندوبو مكاتب الإحصاء الوطنية (NSOs) من أربعين دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي هي: أفغانستان، والبحرين، وبنغلادش، وبنين، وبوركينا فاسو، والكاميرون، وتشاد، وساحل العاج، ومصر، والغابون، وغينيا بيساو، وإندونيسيا، وإيران، والعراق، والأردن، وكازاخستان، والكويت، وقرغيزستان، وماليزيا، وجزر المالديف، وموريتانيا، والمغرب، والنيجر، وسلطنة عمان، وباكستان، وفلسطين، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والسنغال، وسيراليون، والصومال، والسودان، وطاجيكستان، وتوغو، وتونس، وتركيا، والإمارات العربية المتحدة، وأوغندا وأوزبكستان واليمن. كما شارك في الدورة ممثلو ست منظمات دولية / فوق وطنية ووطنية، هي: اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (COMCEC)، والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT)، ومكتب الإحصاء الأوروبي (EUROSTAT)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة (UNESCWA)، والإحصاء السويدي.

وشمل جدول أعمال الدورة الثانية للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي المواضيع التالية:

- الجلسة الافتتاحية
- مجموعات العمل OIC-StatCom: الأنشطة المنجزة والطريق للمضي قدما

- التجارب القطرية لجولة تعدادات السكان والمساكن لعام 2010
- جلسة فرعية: رؤية وتوعية وفعالية أفضل
- إدارة الجودة من منظور مؤسساتي: الإطار الوطني العام لضمان الجودة
- إدارة الجودة من منظور عملية الإنتاج: النموذج العام للعملية التجارية الإحصائية
- بناء القدرات الإحصائية: تضافر الجهود من أجل التنسيق
- الجلسة الختامية

1. الجلسة الافتتاحية

بعد تلاوة آيات بينات من القرآن الكريم، استهلّت الدورة الثانية للجنة الإحصائية في 13 مايو 2012م، ببيانات ترحيبية لكل من السيد مهنا المهنا (رئيس اللجنة الإحصائية والمدير العام لمصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (CDSI) بالمملكة العربية السعودية)، والسيد مصطفى تيكين (رئيس إدارة البرامج الدولية والمشاريع في مكتب تنسيق الكومسيك)، والسيد جاكونغير خاسنوف (موظف فني في إدارة الشؤون الاقتصادية في الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي)، والدكتور عبد اللطيف بيلو (مدير إدارة موارد البيانات والإحصاء (DRSD) في البنك الإسلامي للتنمية)، والدكتور صافاش ألباي (المدير العام لمركز أنقرة). وأعقبت هذه البيانات، ملاحظات افتتاحية لكل من السيد عصمان عبد الله حجار؛ المدير العام لـ INSEED، تشاد (يمثل المنطقة الأفريقية)، والسيد أبو بكر محمود محمد بكر الجندي؛ المدير العام لـ CAPMAS، مصر (يمثل المنطقة العربية) والسيد بيرول ايدمير؛ رئيس TurkStat، تركيا (يمثل المنطقة الآسيوية).

في كلماتهم، ركز المتحدثون على أهمية إنتاج إحصاءات حديثة وموثوق بها والتي تسمح باتخاذ قرارات مستندة على الأدلة، وتقييم البرامج والوقاية من حدوث أي أزمات وذلك في زمن تعرف فيه معظم البلدان

الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي فترة انتقالية. وشدد المتحدثون أيضا على أهمية التعاون في المجال الإحصائي لتعزيز ورفع من قدرات الدول الأعضاء، وكذلك مجموعات العمل التي أنشئت في الدورة الأولى للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي في أبريل 2011م. كما أشار المتحدثون إلى وضع مدونة لقواعد الممارسات من أجل إحصاءات ذات جودة، بالإضافة إلى أهمية برامج بناء القدرات التي أنجزت من قبل البنك الإسلامي للتنمية ومركز أنقرة خلال السنوات الأخيرة.

2. مجموعات عمل اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي: النشاطات المنفذة والطريق للمضي

قدا

خلال جلسة "مجموعات عمل اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي: النشاطات المنفذة والطريق للمضي قدا"، أنصت المشاركون إلى عروض

• مجموعة العمل حول "مؤشرات إحصائية خاصة بالدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي"

الذي قدمها السيد علي زيتون (خبير في مديرية الحسابات القومية بدائرة الإحصاء الأردنية)؛

• مجموعة العمل حول "وضع وثيقة رؤية استراتيجية (SVD) للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون

الإسلامي" الذي قدمها الدكتور سوريامين (كبير الإحصائيين في المكتب المركزي للإحصاء
بانديونيسيا BPS)؛

• ومجموعة العمل حول "وضع برنامج الاعتماد للإحصائيين المهنيين في الدول الأعضاء في

منظمة التعاون الإسلامي" الذي قدمها الدكتور نبيل محمد شمس (المدير العام لإدارة الإحصاء
في الجهاز المركزي للمعلومات (CIO) من البحرين)

وتتعلق بالتقارير المرحلية لمجموعات عمل اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي، التي أنشئت في
الدورة الأولى لهذه اللجنة. وبعد تقديم هذه العروض، فتح المجال للمناقشات.

1.2 مناقشات مجموعة العمل حول "مؤشرات إحصائية خاصة بالدول الأعضاء بمنظمة التعاون

الإسلامي"

صرح مندوبون من سلطنة عمان بضرورة إدراج المؤشرات الدولية بما في ذلك الأهداف الإنمائية في نطاق عمل مجموعة العمل، وذلك لتحديد مميزات وسلبيات البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وطرح مندوبون من السودان مسألة التناقضات المتعلقة بتحديد المؤشرات الخاصة بالبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وأفاد المندوبون بأن الأعمال المستقبلية لمجموعة العمل ينبغي أن تركز على انعكاس المؤشرات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني باعتباره مجالا ذو أولوية. وأشار المندوبون أيضا إلى أن اللجنة ينبغي أن تركز على أنواع القرارات المطلوب اتخاذها للاستفادة المثلى من هذه المؤشرات الخاصة بالبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وشدد مندوبون من الكويت على ضرورة أن يكون تحديد المؤشرات الخاصة بالبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ضمن معايير مقبولة دوليا. وبين المندوبون المستويات المختلفة المتعلقة بالتنفيذ بين الدول الأعضاء بشأن بعض هذه المؤشرات الخاصة. وأشار المندوبون إلى أن مجموعة العمل ينبغي أن تركز أيضا على مؤشرات التمويل الإسلامي حيث يبرز هذا الأخير بوصفه وسيلة هامة لمعالجة نقائص الفهم المالي الحالي. بالإضافة إلى ذلك، تساءل المندوبون عن ما إذا كانت مجموعة العمل ستجد الاحتياجات اللازمة لجمع البيانات المتعلقة بالمؤشرات الخاصة لمزيد من المناقشات.

وأعلن مندوبون من دولة الإمارات العربية المتحدة أن القضية المتعددة الأبعاد حول العنف ضد المرأة قد اكتسبت أهمية بالغة ونوقشت في المحافل الدولية. وشدد المندوبون على ضرورة وجود مجموعة العمل

الخاصة بهذه القضية وذلك بقياسها استنادا إلى التعريفات الموضوعة التي تشمل الأبعاد الطيبة والقانونية والإحصائية والثقافية. وصرح المندوبون بأن على مجموعة العمل أن تدرس سبل التنسيق بين الدول الأعضاء من أجل التعاون في المجال الإحصائي. وذكر المندوبون أيضا أن على المنظمات الدولية أن تشارك في مجموعة العمل التي من شأنها أن تقدم تقريرا إلى اللجنة في دورتها الثالثة في عام 2013.

وأفاد مندوبون من تركيا أنه ينبغي إعادة النظر في هدف ومضمون مجموعة العمل وفقا للتساؤل عن ماهي المؤشرات الإسلامية / وغير الإسلامية. لهذا الغرض، قدم المندوبون أمثلة عن المؤشرات المتعلقة بالحماية الاجتماعية. وذكر المندوبون أن هناك بعض المؤشرات في تقرير مجموعة العمل، الذي في الواقع لا ينبغي أن يتم الكشف عنها من قبل الأفراد، مثل الصدقة، التي لا ينبغي أن تدرج كأمر واقعي *de facto*. وتساءل المندوبون عن ما إذا كان ينبغي للجنة أن تركز فقط على المؤشرات الخاصة أو التي هي أكثر أهمية.

وقدم مندوبون من ساحل العاج بعض الأمثلة المتعلقة بتفسير البيانات المجمعة من الأسر في بلدانهم، مثل تحديد هوية السكان المسلمين استنادا إلى دين رب الأسرة، ولأن بقية الأسرة قد تكون من غير المسلمين، فإن المندوبين لفتوا الانتباه إلى الحاجة لمناقشة كيفية قياس مثل هذه الأبعاد.

وأفاد مندوبون من إيران على ضرورة عمل مقارنة بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ودول أخرى فيما يتعلق بهذه القضية.

وتساءل مندوبون من قطر حول الهدف من جمع مؤشرات خاصة، والتركيز على السجلات المدنية أو التعدادات بشأن جمع هذه البيانات.

وأفاد مندوبون من العراق الاختلافات الملحوظة بين الدول بشأن عمليات المؤشرات الخاصة. وبالنسبة لقضية الزكاة، أفاد المندوبون إلى ضرورة أن تقوم منظمة التعاون الإسلامي بتوجيه المساعدات الإنسانية إلى البلدان الأعضاء في المنظمة والتي هي في أمس الحاجة.

وصرح مندوبون من البحرين إلى أن الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى تتوفر على منهجيات لحساب نقل المدخرات. بالإضافة إلى ذلك، أكد المندوبون على أن مجموعة العمل يجب أن تركز على الخصائص الفريدة والمميزة للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وشدد مندوبون من باكستان على الدور المحوري للأسرة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وذكر أن أعضاء اللجنة يجب أن تركز على الجانب الإيجابي للمؤشرات الخاصة. لذلك، وفقا للمندوبين، ينبغي لمجموعة العمل تحديد تلك القيم التي تحتاج إلى التركيز عليها.

وأراد مندوبون من البنك الإسلامي للتنمية أن يتسع نطاق مجموعة العمل على أن لا تنعكس على جميع مناطق منظمة التعاون الإسلامي. وأفاد المندوبون أن هناك حاجة لإضافة النطاق القانوني، والذي سوف يسهل على المكاتب الإحصائية الوطنية جمع البيانات المتعلقة بالمؤشرات الخاصة.

ودعا مندوبون من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي البلدان الأعضاء في المنظمة إلى تحديد مؤشر من بين تلك التي وردت في تقرير مجموعة العمل، وبدء العمل في وضع منهجية تهم كيفية تجميعها. وبعد العمليات المطلوبة على البيانات المجمعة، فإنه يمكن وضعها على قاعدة بيانات على مستوى منظمة التعاون الإسلامي.

وأجاب مندوبون من الأردن عن الأسئلة التي طرحها أعضاء اللجنة؛ بوصفه البلد الرائد لمجموعة العمل حول "مؤشرات إحصائية خاصة بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". وذكر المندوبون أنه

ينبغي أن يكون هناك توافق في الآراء بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لوضع قاعدة لمزيد من الأنشطة. وينبغي تشكيل لجنة فنية لدراسة حجم المؤشرات الخاصة بجهود التنمية. وتعريف المؤشرات الخاصة هي موازية للتعريفات المقبولة دوليا. وأشار المندوبون إلى أن المؤشرات المتعلقة بالعنف ضد المرأة لا توجد في التقرير الحالي، ويمكن إضافتها في وقت لاحق. لا تضم الحسابات الوطنية جميع جوانب التنمية. وإذا أُريدت، فإنه يمكن إدراج بعض المؤشرات الخاصة في الحسابات الوطنية. وشدد المندوبون على ضرورة تطوير لغة مشتركة لتدريب صناع القرار بشأن استخدام مؤشرات خاصة. وأعرب المندوبون عن تقديرهم لتعليقات الكويت فيما يخص التمويل الإسلامي، وتعليقات دولة الإمارات العربية المتحدة حول العنف ضد المرأة. وردا على سؤال تركيا، ذكر المندوبون أن هناك حالات مثل الزكاة ينبغي القيام بها علنا. ومع ذلك، هناك خلافات بين الدول الأعضاء بشأن تنفيذ مثل هذه القضايا. وأضاف المندوبون إلى أن هناك إمكانية لاستخدام السجلات المدنية لجمع البيانات. وفي الختام طالب المندوبون البلدان الأعضاء التي لم تفعل ذلك بعد بملء الاستيذان وإرساله إلى الأمانة العامة. وأخذت الأمانة العامة الكلمة كمتدخل أخير. حيث شارك المندوبون برأيهم بأن على مجموعة العمل أن تتبع أنشطتها في المستقبل كلجنة فنية مكونة من خبراء بشأن الموضوعات مثل الصيرفة والتمويل الإسلامي، وصناعة الأطعمة والمنتجات الحلال. وينبغي للجنة الفنية المكونة من خبراء إعداد تقرير عن المنهجية المتعلقة بالمؤشرات المختارة الخاصة. ووفقا للمندوبين، يمكن النظر في موضوع العنف ضد المرأة في إطار الإحصاءات على أساس النوعية، وذلك للتوصل إلى توافق في الآراء بين الأعضاء. في هذا الصدد، يمكن أن يتم إبلاغ المجتمع الدولي حول الجوانب المختلفة الثقافية والتقليدية بشأن هذه القضية.

2.2 مناقشات حول مجموعة العمل "وضع وثيقة الرؤية الاستراتيجية للجنة الإحصائية لمنظمة

التعاون الإسلامي"

ساهم مندوبون من البنك الإسلامي للتنمية في المناقشات المتعلقة بهجرة الأدمغة التي أدرجت في الوثيقة كقسم التحديات. كما تبادلوا وجهات نظرهم حول اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي بالقول أنهم يودون من اللجنة، أن تكون ليس فقط قاعدة ولكن أيضا كمنظمة تتعامل مع قضايا التنمية المنهجية، وما إلى ذلك. ويمكن للجنة أن تساهم في خطة العمل العشرية لمنظمة التعاون الإسلامي من خلال تعزيز القدرات الإحصائية للبلدان الأعضاء. وذهب المندوبون بالإشارة إلى أن الأهداف الاستراتيجية يجب أن تكون مبسطة وموصولة بأنشطة منظمة التعاون الإسلامي.

وشدد مندوبون من تركيا على التحديات التي تم تلخيصها بشكل جيد في وثيقة الرؤية الاستراتيجية. إلا أنه، يمكن إضافة جزء حول كيفية الاستجابة والتغلب على هذه التحديات. لهذا السبب، ينبغي أن تدعم الوثيقة بخطة تنفيذ تعرض الأنشطة التي ستنفذ على المدى القصير والمتوسط والطويل. بعد وضع خطة العمل، ينبغي لمجموعة العمل تقديم تقرير إلى اللجنة حول التقدم المحرز فيما يتعلق بالأنشطة التي تم تحديدها. ولتتبع أنشطة مجموعة العمل، من الضروري تفعيل الدراسات المرتكزة على النتائج؛ مثل، مراقبة ومناقشة تنفيذ الخطة من قبل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وأوجه القصور التي تواجهها والنتائج المحصلة.

وأبرز مندوبون من الأمانة العامة للمنظمة الحاجة إلى مثل هذه الوثيقة، لأنها ستعمل على تطوير التعاون والتنسيق الإحصائي بين الدول الأعضاء.

وأبرز مندوبون من ساحل العاج أنه بموجب البنية الحالية للقاعدة، لا يمكن للجنة أن تتكلم نيابة عن جميع الدول الأعضاء، وبالتالي، ينبغي إضفاء الطابع المؤسسي للهيكل الحالي للجنة الذي من شأنه تنفيذ خطط وبرامج ووضع ميزانية. كما وافق المندوبون على وضع الرؤية لعام 2020. ومع ذلك، يجب الأخذ بعين الاعتبار ليس فقط تبادل الخبرات ولكن أيضا توجيه الأعضاء في نفس الاتجاه. وقدم المندوبون مثالا عن مهام ودور AFRISTAT في توحيد ممارسات مكاتب الإحصاء الوطنية الموجودة في المنطقة، وتساءلوا عن مدى إمكانية اللجنة إثراء نفسها من خلال أخذ عين الاعتبار من المنظمات الحالية والممارسات.

ودعا مندوبون من ماليزيا إلى تضافر الجهود بين الخبرات الدولية المختلفة بشأن هذه القضية. حيث توجد معايير حالية تم تطويرها كنتيجة لبرنامج المقارنات الدولية. وينبغي للأشطة التي ستنفذ وفقا للأهداف الاستراتيجية أن تساهم في تطوير قدرات الخبراء. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي إعطاء مزيد من الفرص لمختلف الجهات المعنية بما في ذلك مستخدمي البيانات للتعبير عن مطالبهم.

ووضح مندوبون من السودان أنه ينبغي اتخاذ قرار بشأن كيفية تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للدول الأعضاء لتطوير الإحصاء وذلك بناء على مستويات الدول الأعضاء. وذكر المندوبون أن على الأعضاء أن يفكروا بأن اللجنة ستصبح هيئة إحصائية مثل EuroStat. ولذلك، ينبغي أن تتماشى الرؤية مع هذا الغرض.

وأشار مندوبون من البحرين إلى بعض المسائل المتعلقة بدلالة الكلمات في الوثيقة. فبدلاً من مصطلح "التضامن"، فإن مصطلح "التآزر" يعكس بشكل أفضل المقصود في بيان المهمة. كما تجدر الإشارة إلى تعزيز التعاون بداخل الوثيقة. وذكر المندوبون أيضاً عن وضعية اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن علاقاتها مع المنظمات الدولية (مساعدة المنظمات الدولية الأخرى أو نظيراتهم).

وأخذت الأمانة الكلمة في التدخل الأخير. وذكر المندوبون أنه ينبغي إعادة هيكلة مجموعة العمل كلجنة فنية مكونة من خبراء والتي من شأنها أن تعمل على وضع خطة عمل تنفيذية لتنفيذ الرؤية الاستراتيجية لمنظمة التعاون الإسلامي على المدى القصير والمتوسط والطويل.

3.2 مناقشات حول مجموعة العمل وضع برنامج الاعتماد للإحصائيين المحترفين في الدول الأعضاء

في منظمة التعاون الإسلامي

تساءل مندوبون من أوغندا حول القضايا المتعلقة بالمستويات الأربعة لبرنامج الاعتماد الذي يتطلب من إحصائي إنجاز جميع الامتحانات المطلوبة في ست سنوات. حيث أراد المندوبون معرفة ما إذا كان هناك أية معايير أخرى بشأن اعتماد خبراء ذوو خلفيات مختلفة، مثل خبير ذو خبرة 20 عاماً في الإحصاءات الرسمية.

وأشار مندوبون من ساحل العاج أن هناك فقط بعض المدارس في غرب أفريقيا تقدم هذه الدورات وفق ما يقتضيه نظام الاعتماد. وفي الواقع، هذا التدريب الذي تقدمه هذه المدارس القليلة يتضمن فنيين إحصائيين، ومهندسين إحصائيين وإحصائيين، في تخصص الاقتصاد. وأراد المندوبون معرفة ما إذا كان برنامج الاعتماد يمكن أن يكون له تأثير على تشجيع الإحصائيين، باعتبارهم موظفو الخدمة المدنية.

وعلق مندوبون من البنك الإسلامي للتنمية على المستويات المقدمة في برنامج الاعتماد وسئلوا عما إذا كان يمكن اختصارها في مستويين (الأساسية والمتقدمة) لصعوبة تصنيف الخبراء ذوي خلفيات مختلفة. وأفاد مندوبون من مصر على فرض حد أقصى للسنة لاستكمال جميع المستويات في برنامج الاعتماد، حيث سيكون مشجعا للخبراء لاستكمال البرنامج.

وصرح مندوبون من تركيا أن على الأشخاص المتدربين أن يخضعوا لامتحان ذو طابع جدي. وشدد المندوبون على أنه ينبغي الاضطلاع على هيئات التدريب والامتحان من قبل منظمين مختلفين. وينبغي وضع معايير واضحة لكل مستوى. وبناء على تلك المعايير، يمكن تنظيم الدورات التدريبية والامتحانات من قبل هيئة مستقلة. ومن أجل إنتاج إحصاءات ذات جودة عالية، ينبغي تنفيذ هذه العملية على المدى الطويل.

وقدمت الأمانة تعليقات كمتدخل أخير. وأبرز المندوبون أن البرنامج المقترح للاعتماد يمكن أن يشكل مثالا للمجتمع العالمي حيث أن مجموعة العمل تركز على مجال متخصص. وذهب المندوبون إلى القول أنه سيكون من الأفضل إنشاء لجان فنية لمتابعة التفاصيل المتعلقة بإجراءات برنامج الاعتماد.

3. التجارب القطرية لتعدادات السكان والمساكن لجولة عام 2010

قدمت عروض في جلسة " التجارب القطرية لتعدادات السكان والمساكن لجولة عام 2010 " من قبل مشاركين من بنغلاديش (شمس العلام؛ المدير المسؤول عن مكتب بنغلادش للإحصاء)، وإيران (السيد خضرت طاهري؛ المدير العام لمكتب حساب الخطة الكلية والمؤشرات السياسية للمركز الإحصائي لإيران)، والكويت (الدكتور عبد الله سهر؛ المدير العام لمكتب الإحصاء المركزي في الكويت)، وسلطنة

عمان (السيد حامد آل داغيشي؛ إحصائي في مكتب الإحصاء الوطني في سلطنة عمان) وتركيا (السيد أنور طاشط؛ رئيس قسم الإحصاءات الاجتماعية في TurkStat).

في حين أن عروض بنغلاديش وإيران وسلطنة عمان ركزت على استخدام أحدث التقنيات في تعداداتها، فإن عروض الكويت وتركيا أشارت إلى استخدام السجلات الإدارية والسجلات المدنية خلال تعداداتها.

بعد هذه العروض، ناقش المندوبون مشاكلهم مثل تفاوت مستويات تكلفة وحدة التعداد التي تتراوح بين 0.5 و 19 USD، والإنجازات التي تحققت خلال مرحلة تنفيذ التعدادات وخططهم للتعدادات المستقبلية.

وأخذت الأمانة العامة الكلمة لتلخيص مداخلات الأعضاء. وذكرت الأمانة العامة أنه من الأفضل تنظيم

اجتماع للفريق المكون من خبراء ما بين الدورة الثانية والثالثة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون

الإسلامي، بهدف إخراج نشرة مرجعية تضم تجارب البلدان المختلفة، والممارسات المتعلقة بتعدادات

البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تنظيم زيارات دراسية بين

البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي ترغب في معرفة أساليب جديدة تتعلق بتنفيذ

التعدادات.

4. جلسة فرعية: رؤية وتوعية وفعالية أفضل

اختتم اليوم الأول من الدورة الثانية للجنة الإحصائية في منظمة التعاون الإسلامي بجلسة فرعية حول

"رؤية وتوعية وفعالية أفضل". في بداية الجلسة، قدم السيد محمود عبد الرحمن هداية (المدير العام

للإحصاءات في المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاء (PCBS)) عرضا حول الرؤية والتوعية والفعالية

للجهاز (PCBS). بالإضافة إلى المناقشات التي دارت حول كيفية بدء مختلف المشاريع والمسابقات

الإحصائية التوعوية على الصعيدين الوطني وعلى مستوى منظمة التعاون الإسلامي، وأشار المندوبون أيضا إلى نهجهم فيما يتعلق بتوزيع البيانات والاتصالات التي تنتجها مختلف الجهات، وكيفية الرفع من فعالية هذه العمليات:

- تنظيم ورش عمل تدريبية حول استخدام الإحصاءات وتوزيع نتائج العمليات الإحصائية؛
 - عقد اجتماعات منتظمة مع وسائل الإعلام نظرا لدورها الهام في نشر المعلومات الإحصائية؛
 - تطوير المنشورات الإلكترونية؛
 - استخدام الشبكات الاجتماعية مثل Twitter and Facebook؛
 - حملة انتخابية على مستوى صناع القرار لتخصيص ميزانيات لضمان وضوح الإحصائية؛
 - التعاون مع وزارات التعليم لدمج الإحصاءات في المناهج المدرسية.
- عقب المباحثات، طلب من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أن ترسل أساليبهم التوعوية إلى الأمانة العامة لتنشرها في موقعها الإلكتروني.

5. إدارة الجودة من منظور مؤسساتي: الإطار الوطني العام لضمان الجودة

في 14 مايو 2012م؛ اليوم الثاني للجنة الإحصائية، قدمت السيدة كلوديا جونكر (رئيسة وحدة التعاون الإحصائي في EUROSTAT) عرضا عن الإطار العام الوطني لضمان الجودة (QAF)، وصياغة المتطلبات الأساسية لتحقيق الإدارة الجيدة للجودة في مكاتب الإحصاء الوطنية. وأبلغت السيدة يونكر المشاركين في عرضها، على جودة نهج EUROSTAT من منظور النظام الإحصائي الأوروبي، ومدونة قواعد الممارسات (CoP) و QAF المستخدمة حاليا من قبل EUROSTAT.

وشددت السيدة يونكر في عرضها على أهمية تعزيز الإطار القانوني واستقلالية الإحصاءات. وتستند إدارة الجودة في النظام الإحصائي الأوروبي على مدونة قواعد الممارسات للإحصاءات الأوروبية التي هي غير إلزامية، وتتبعها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ولخصت السيدة يونكر أهم المبادئ الخمسة عشر في مدونة قواعد الممارسات وشرحت كيف تم تطوير المدونة ومتابعة تنفيذها من جانب الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وذكرت السيدة يونكر أن الإطار العام الوطني لضمان الجودة المنفذ في يوروستات يركز على استعراض جميع العمليات الإحصائية التي تتم من خلال عمليات التقييم الذاتي أو التقييم الخارجي من قبل الزملاء. ويتضمن الإطار مراحل من التقييم والتوثيق والقياس، ويجري حاليا تنفيذ أول مرحلتين من خلال برنامج تقييمي طويل ومكثف لمدة أربع سنوات. والإطار العام الوطني لضمان الجودة حاليا هو قيد المراجعة حاليا لملائمة العمليات العامة للإنتاج الإحصائي.

وأكد مندوبون من تركيا، في إشارة إلى الدراسات التي أجريت على إدارة الجودة في TurkStat، أن البنية التحتية القانونية هو الشرط الأساسي لتنفيذ مدونة قواعد الممارسات وجودة في مجال الإحصاءات. وأكدوا أيضا أن TurkStat قد وضعت البنية التحتية القانونية في عام 2005 تماشيا مع هذه المبادئ واكتسبت الاستقلال المهني والتقني على حد سواء. وعلاوة على ذلك، أكدوا أن مثل هذا القانون الإحصائي هو الشرط الرئيسي لدقة والموثوقية. وأوصوا أيضا بأن تجرى دراسات لمراجعة النظراء في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بدعم خارجي، ومثل هذا النظام يمكن وضعه.

واختتمت الجلسة بفقرة سؤال وجواب حيث طرح المشاركون الأسئلة على السيدة يونكر لمعرفة المزيد عن الإطار الوطني العام لضمان الجودة.

6. إدارة الجودة من منظور عملية الإنتاج: النموذج العام للعملية التجارية الإحصائية

وأعقبت السيدة يونكر، السيد ماتس بيرغدال (نائب رئيس قسم العمليات في الإحصاء السويدي) حيث تحدثت عن التجربة السويدية في عرضه الذي قدمه فيما يتعلق بالنموذج العام للعملية التجارية الإحصائية (GSBPM) للجودة القائمة على عمليات الإنتاج الإحصائي في الإحصاء السويدي. وصرح السيد بيركدهل أن الإحصائيات السويدية تخصص النموذج المطور في نيوزيلندا لاحتياجاتها ومتطلباتها. ويتكون النموذج الحالي العام للعمليات الإحصائية المعمول به في الإحصاء السويدي من تسعة مراحل بدءاً من تقييم احتياجات المستخدم إلى نشر المعلومات الإحصائية. بعد هذا العرض، ناقش المشاركون كيفية توظيف أفضل الممارسات والاستراتيجيات والسياسات من أجل وضع نماذج لإنتاج إحصاءات ذات جودة عالية.

وكانت من أهم التوصيات التي قدمها الأعضاء بعد تقديم العروض تنظيم زيارات دراسية وغيرها من برامج بناء القدرات، وذلك بدعم من مركز أنقرة والبنك الإسلامي للتنمية إلى البلدان الرائدة في الإطار الوطني لضمان الجودة والنموذج العام للعملية التجارية الإحصائية (GSBPM).

7. بناء القدرات الإحصائية: تضافر الجهود من أجل التنسيق

أنصت المشاركون إلى محاضرات للدكتور عبد اللطيف بيلو (مدير DRSD في البنك الإسلامي للتنمية)، والسيد أتيل كارامان (باحث في مركز أنقرة)، والدكتور سوريامين (كبير الإحصائيين من المكتب المركزي للإحصاء BPS) خلال جلسة "بناء القدرات الإحصائية: تضافر الجهود من أجل التنسيق". أشار الدكتور بيلو في خطابه، إلى مبادرة بناء القدرات الإحصائية للبنك الإسلامي للتنمية (IDB)

STATCAP التي تهدف إلى مساعدة البلدان الأعضاء في بناء وتعزيز قدراتها الإحصائية لتمكينها من إنتاج بيانات اقتصادية واجتماعية وديمقراطية موثوقة، وفي الوقت المناسب، ودقيقة، ومالية وغيرها من البيانات (وفقا للأطر والممارسات الجيدة الدولية) لصياغة السياسات وصنع القرار، ورصد التنمية والحد من الفقر بوصفه الهدف الاستراتيجي للبنك الإسلامي للتنمية .

وعقب الدكتور بيلو، قدم السيد اتيليا كارامان النسخة الجديدة المطورة في مركز أنقرة لوحدة الرسومات البيانية المتحركة (SMC) وذكر السيد كارامان أن الإصدار الجديد لوحدة SMC يتميز باستخدام تطبيق المصدر المفتوح فليكس الإطار، والذي يعطي مرونة أكبر للمطورين مقارنة مع النسخة الحالية لـ SMC. كما أطلع السيد كارامان المشاركين على نتائج مسح برنامج بناء القدرات الإحصائية لمركز أنقرة (StatCaB) لفترة السنتين 2012-2013.

وأعقب السيد كارامان، الدكتور سوريانيم حيث قدم عرضا حول معهد الإحصاء (STIS) ، وهو أعلى معهد رسمي يمنح تعليما لبرامج البكالوريوس لمدة 4 سنوات تحت إدارة مكتب الإحصاء الإندونيسي. وصرح الدكتور سوريانيم في نهاية عرضه، أن معهد (STIS) مستعد لاستقبال طلاب جدد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

بعد المداولات، أوصى أعضاء اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي بخلق تعاون بين البلدان الأعضاء في المنظمة وإندونيسيا أو أي دولة أخرى عضو في المنظمة التي تتوفر على مرافق تعليمية كمعهد (STIS). كما دعت الأمانة العامة الدول الأعضاء إلى تقديم الدراسات الاستقصائية StatCaB الانتهاء لفترة السنتين 2012-2013 للشروع في برامج جديدة متعلقة ببناء القدرات الإحصائية في الدول الأعضاء.

8. الجلسة الختامية

اختتم الاجتماع باعتماد قرارات جدول الأعمال الصادرة عن الدورة الثانية للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي. بالإضافة إلى ذلك، أقر أعضاء اللجنة بالتعديل المدخل على النظام الداخلي للجنة الإحصائية، التي تنص على إدراج البنك الإسلامي للتنمية ومركز أنقرة كأعضاء مكتب دائمين بحكم المنصب للقيام بالمسائل التنظيمية المتعلقة بأنشطة اللجنة. وقررت اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي أن تعقد دورتها القادمة بإسطنبول-تركيا في شهر أبريل 2013م.